

((بيان من المركز الاعلامي في ديوان الرقابة المالية))

بعد نشر خبر مذكرة الاعتقال على القنوات الفضائية اتصل بنا الكثير من الأخوة والأصدقاء مستغربين هذا الخبر، وإذ اشكر كل من اتصل بنا للتحقق من ذلك أود أن اعبر عن امتناني لهم جميعاً، مع أنني علمت عن هذه المذكرة يوم أمس كما علموا هم عن طريق وكالات الأعلام، وأود أن أشير وقد تعلق الأمر بمجمل عمل الديوان مع المحكمة الموقرة إلى الآتي:

١. شكلت لجنة تحقيقية من الذوات المدرجة اسماؤهم أدناه بأمر ديواني من مكتب دولة رئيس الوزراء والمرقم (١١٣٠) في ٢٧/٥/٢٠٠٨ للتحقيق في الخروقات المالية والادارية في المحكمة الجنائية العراقية العليا وتجاوز الصلاحيات والذي أفضى لذلك:

- د. عبد الباسط تركي سعيد - رئيس ديوان الرقابة المالية - رئيساً

- القاضي زهير عبد الصاحب - مجلس القضاء الأعلى - عضواً

- القاضي حسين هاشم احمد - المحكمة الجنائية العليا - عضواً

- اللواء الحقوقي طارق البلداوي - وزارة الدولة لشؤون الأمن الوطني - عضواً

- د. منيف حواس - المستشار القانوني لمكتب نائب رئيس الجمهورية - عضواً (لم يحضر الاجتماعات)

- السيد فرهاد نعمة الله حسين - نائب الأمين العام لمجلس الوزراء - عضواً

وكان للجنة حق الاستعانة بمدققين من ديوان الرقابة المالية وجهات أخرى لمساعدتها في انجاز مهامها.

وباشرت اللجنة أعمالها خلال أسبوع من تاريخه أعلاه على أن تقدم تقريرها إلى رئيس الوزراء شخصياً خلال ٦٠ يوم.

٢. اصدر ديوان الرقابة المالية الأمر الديواني المرقم ٥٠١٧ في ٢٩/٥/٢٠٠٨ تقرر فيه عقد الاجتماع الأول ظهر يوم الاثنين الموافق ٢/٦/٢٠٠٨ في مقر الديوان.

٣. طلب رئيس اللجنة من خلال السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى استبدال القضاة أصحاب العلاقة بالشكوى حفاظاً على حيادية اللجنة وتم ترشيح القاضي كامل عبد المجيد الشويلي/ رئيس محكمة استئناف بغداد والقاضي فتاح كامل الشمري/ مجلس القضاء الأعلى بموجب كتاب مكتب دولة رئيس الوزراء المرقم ١٤٢٠ في ٢٢/٦/٢٠٠٨.

٤. بالنظر لاستشهاد القاضي كامل عبد المجيد الشويلي/ رئيس محكمة استئناف بغداد/ الرصافة تم ترشيح القاضي جعفر محسن الخزرجي/ رئيس محكمة استئناف بغداد/ الرصافة محله بموجب كتاب مكتب دولة رئيس الوزراء المرقم ١٦٩٦ في ٢٠/٧/٢٠٠٨.

٥. اصدر ديوان الرقابة المالية الأمر الديواني المرقم ٦٩٤٩ في ٧/٧/٢٠٠٩ بتشكيل فريق عمل للقيام بالمهمة التدقيقية يتألف من عدد من موظفي ديوان الرقابة المالية ومجلس القضاء الأعلى والأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة الدولة لشؤون الأمن الوطني.

٦. باشرت لجنة التدقيق أعمالها بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٨ في مبنى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بعد سحب كافة الأوليات والأضابير المتعلقة بالموضوع من أضابير شخصية ومستندات صرف وقييد للسنوات (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ والنصف الاول من ٢٠٠٨) وتم تقديم المذكرات الخاصة بطلب الاوليات تباعا.

٧. المواضيع التي تم تدقيقها من قبل اللجنة التدقيقية:

- اللجان التحقيقية المشكلة في المحكمة
- السند القانوني الذي اجاز للمحكمة فتح مكاتب في المحافظات
- ترميم الشقق السكنية الخاصة بالقضاة
- الايفادات داخل وخارج القطر
- المشتريات واللجان المشكلة
- الشكاوى المقدمة من بعض القضاة التي انهيت خدماتهم والوامر الادارية الخاصة بانهاء خدماتهم واعادتهم مرة اخرى.

- عينة من الرواتب الخاصة بمنتسبي المحكمة

- الاضابير الشخصية الخاصة بقضاة المحكمة البالغ عددها ٢٥ اضرارة

- الشكاوى المقدمة الى الديوان بخصوص المخالفات الحاصلة في المحكمة

اعترض القاضي صادق علي خانه ممثل المحكمة في اللجنة على قيام الفريق التدقيقي بطلب الاضابير الشخصية للقضاة باعتبار ان تحقيقها يتم حصرا وفقا للسياق النافذ في القضاء واشعر من قبل رئيس اللجنة بأن المحكمة هذه هي محكمة خاصة وان هذه الاضابير سوف تعرض على القضاة في اللجنة حصرا لتدقيقها بحضور القاضي جعفر الخزرجي.

٨. ورد كتاب مكتب دولة رئيس الوزراء المرقم ٢٠٧٢ في ٢٠٠٨/٨/٢٨ تقرر فيه اقتصار مهمة اللجنة التحقيقية المشكلة سابقا على التحقيق في الخروقات المالية فقط.

٩. انتهت اللجنة من اعمالها وصدر التقرير المرقم ١١٤٠٦ في ٢٠٠٨/٩/٢٩ والموجه الى دولة رئيس الوزراء.

نعتقد ان ما جاء من قبل المحكمة الموقرة وثقتنا في نزاهة القضاء العراقي يقع في سياق عمل اللجنة اعلاه وفي كل قرارات المحكمة المتعلقة بالموضوع لاحقا، بما في ذلك صدور اوامر سابقة في نفس السياق جرى اتخاذ الاجراء القضائي الاصولي بشأنها من قبل ذات المحكمة، الا ان الغريب في الامر ان يتم ابلاغ الجهات الاعلامية ووكالات الانباء مباشرة قبل اطلاع الجهات العليا ذات العلاقة بشأنها، وبشكل لم يسبق للمحكمة الموقرة اتخاذه ازاء شخصيات عامة لا زالت تؤدي الخدمة العامة والاكثر استغرابا ان تتهم وزير حقوق الانسان الذي استقال من منصبه بعد قصف مدينة الصدر بدبابات المحتل ومدينة الفلوجة بطائراته بتهمة مثلما اوردها وكالات الانباء عن المذكرة.

ولايضاح الحقيقة كما هي فقد وجدنا من المناسب اطلع الجمهور الكريم على ما تقدم وان رئيس ديوان الرقابة المالية سيعقد لاحقا مؤتمرا صحفيا لمناقشة تفاصيل اكثر لمرحلة عمل اللجنة وما تلاها.
مع عهدنا ان يبقى ديوان الرقابة المالية المؤسسة الاوفى والاكثر حرصا على المال العام والحرص على بناء العراق ونظامه المؤسساتي.
والله من وراء القصد